

مدى مساهمة المجتمع المدني في تفعيل التنمية المحلية بالجزائر
**The extent to which civil society contributes to activating local
 development in Algeria**

حليفة محمد (*)
 جامعة الجزائر (1)
 Helifa.mohamed@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/07/05 تاريخ القبول للنشر: 2021/12/24



الملخص:

لقد أصبح مفهوم المجتمع المدني ملازما لمفهوم الدولة العصرية، ولم تعد التنمية المحلية حكرا على الدولة وحدها، بل أصبحت مؤسسات المجتمع المدني فاعلا أساسيا في تحقيق هذه التنمية في إطار ما يعرف بالديمقراطية التشاركية، فمن خلال هذه الدراسة نلاحظ أن مكانة المجتمع المدني في ظل التعديل الدستوري الأخير لسنة 2020 ازدادت أهميتها من خلال الضمانات الدستورية المحاطة بها، إلى جانب تأسيس المرصد الوطني للمجتمع المدني بهدف ترقية دور مؤسسات و هيئات المجتمع المدني في الجزائر، إلا أن هذا التقدم سيظل نظريا و رهن طبيعة العلاقة النمطية بين المجتمع المدني و النظام السياسي ما لم تجسد شروط و آليات تفعيل دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر.
 الكلمات المفتاحية: مجتمع مدني، تنمية محلية، ديمقراطية تشاركية، نظام سياسي.

Abstract:

The concept of civil society has become associated with the that of the modern state, and local development is no longer a monopoly of the state alone, but civil society institutions have become a key actor in achieving this development within the framework of what is known as participatory democracy. Through this study, we note that the status of civil society in light of the last constitutional amendment of the year

,2020its importance has increased through the constitutional guarantees surrounding it. In addition to the establishment of the National Observatory for Civil Society with the aim of promoting the role of civil society institutions and bodies in Algeria. However, this progress will remain theoretical and subject to the nature of the typical relationship between civil society and the political system due to lack of realization of conditions and mechanisms of activating the role of civil society in achieving local development in Algeria .

Keywords: civil society, local development, participatory democracy, political system

مقدمة:

تزايد الاهتمام الشعبي والدولي بالمجتمع المدني منذ بداية التسعينات ، وأصبح الحديث عنه في مختلف المجالات ، كما تناولت العديد من العلوم والتخصصات ثنائية المجتمع المدني والتنمية المحلية ولم تصبح هذه الأخيرة حكرا على الدولة وحدها ، بل أصبح للمجتمع المدني دورا هاما وضروريا في تطور وتقدم الشعوب ، لاسيما من النواحي السياسية والاقتصادية، فمن الناحية السياسية يعتبر المجتمع المدني فاعلا أساسيا في تكريس الديمقراطية التشاركية ، أما من الناحية الاقتصادية فإن دوره يبرز أساسا كقوة هامة تدفع وتيرة النمو من خلال العمل الميداني و التحسيبي ، وهذا ما تثبته العديد من التجارب الناجحة للمجتمعات الغربية ، بحيث ناضل العديد من المفكرين والمنظرين والأكاديميين من أجل تحويل فكرة المجتمع المدني من مجرد أفكار ومفاهيم نظرية إلى ثقافة وممارسة فعلية. ومن خلال التجربة الجزائرية نلاحظ أن الانفتاح السياسي الذي شهدته البلاد بعد صدور دستور سنة 1989 ، أدى إلى ظهور الأحزاب والنقابات بعدد كبير وأصبح الحق في تأسيس الجمعيات من الحقوق الدستورية ، وهذا ما كرسه كذلك دستور 1996 ، فبالرغم من التحول الديمقراطي الذي عرفته الجزائر والتوجه نحو تعزيز وإشراك المجتمع المدني في التنمية المحلية، إلا أن دوره بقي هامشي في المسائل السياسية والاقتصادية.

كما يلاحظ من خلال التعديل الدستوري الأخير لسنة 2020 أنه ركز على محورية المجتمع المدني، بداية بالديباجة التي أشركت الجمعيات في تسيير الشأن العام ، بالإضافة إلى العديد من الضمانات الدستورية التي أحيطت به، وإنشاء المرصد الوطني للمجتمع المدني لأجل ترقيته على مختلف الأصعدة . إلا أن هذه الدفعة القوية و المكانة التي حظي بها ستبقى رهينة العلاقة النمطية التي تهيمن من خلالها الدولة على مؤسسات المجتمع المدني ، ولا يمكن تجسيدها إلا عن طريق آليات وشروط تفعيل دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية.

إلى أي مدى يمكن لمؤسسات المجتمع المدني المساهمة في تفعيل التنمية المحلية بالجزائر من خلال الضمانات الدستورية التي أحيطت بها ضمن التعديل الدستوري الأخير ؟ وفي ظل الواقع الراهن والعلاقة النمطية بين النظام السياسي والمجتمع المدني؟

وللإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا إتباع الخطة التالية :

المبحث الأول: الإطار العام والمفاهيمي للمجتمع المدني والتنمية المحلية

يعتبر المجتمع المدني محور العملية التنموية في بعدها المحلي، فقد أكد العديد من المختصين على العلاقة التكاملية وعلاقة التأثير والتأثير لكلا المفهومين، فمفهوم المجتمع المدني يرتبط بقوة بمفهوم التنمية، بمختلف أشكالها وميادينها، وبذلك تسيير العملية التنموية وفق خطين متوازيين متكاملين، فالتنمية تشكل أو تقوم على خط واحد "من القمة إلى القاعدة" وبوجود المجتمع المدني يتحقق بناء الخط الآخر "من القاعدة إلى القمة" وكل ذلك في ظل توفر البيئة الديمقراطية التشاركية، هذه الأخيرة التي أخذت موقعا هاما ضمن الدستور والقوانين الجزائرية.

ومن خلال هذا المبحث التأسيلي، سنتطرق أولا إلى جملة من التعاريف المختلفة للمجتمع المدني مع ذكر أهم خصائصه، ومن خلال المطلب الثاني سنعرف بالتنمية المحلية عبر تحديد مفهومها وخصائصها .

المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني

لقد تعددت واختلفت تعاريف المجتمع المدني ، فسنعالج أولا المفهوم اللغوي ، ثم نسلط الضوء على المفهوم الاصطلاحي.

الفرع الأول: تعريف المجتمع المدني.

أولاً: التعريف اللغوي

تجدر الإشارة بداية إلى أن مصطلح المجتمع المدني مصطلح غربي، يلفظ باللغة الفرنسية "Société Civile" لذا لا نجد له تعريفاً لغوياً دقيقاً في المعاجم السياسية والفلسفية والاجتماعية العربية، وذلك كونه مصطلح مركب دال على بيئة معينة نشأ وتطور بنشأتها وتطورها و" Société" كلمة لاتينية تعني مجتمع، أما "Civile" فهي كلمة ذات الأصل اللاتيني "Civis" وتعني المواطن وليست مشتقة من كلمة "Civilisation" كما هو شائع (نزيه، 2018، صفحة 283)، وتناقض كل ما هو عسكري، رسمي، ديني وكذلك يعبر عن ضد متوحش أو همجي، وعليه فإن التعبير المدني "Civilis" يدل على كل ما هو خارج ومخالف للمجتمع الرسمي أي خارج المؤسسات الحكومية (اسماعيل، 2021، صفحة 230).

وهذا ما أكدته معجم أكسفورد "Oxford Dictionary" عندما ورد به مصطلح "المجتمع المدني" أول مرة، فقد تضمن اصطلاح "المدني" الكثير من التفصيلات ومنها:

- أنه يتعلق بالحقوق الخاصة بالمواطنين
- أنه يتعلق بالتمدن في مقابل التوحش والتحضر
- غير عسكري وغير ديني

وعموماً فإن المدلولات التي أعطيت لاصطلاح "المدني" في هذا المعجم تتجه أكثر إلى جعل هذا المفهوم مرادفاً للتمدن والمواطنة والاستقامة، وهي عناصر ضرورية لتكوينات المجتمع المدني في عصرنا الحالي (oxford english dictionary , 1977 p.447).

ثانياً: التعريف الاصطلاحي

لقد اختلفت تعاريف المجتمع المدني باختلاف الجهات التي أوردتها، وكذلك باختلاف مجالاتها وأبعادها فهناك من يرى بأن المجتمع المدني هو "مجموعة من المنظمات تتبع من إرادة المواطنين الخاصة، وتحتل موقعا وسطا، بين مشروعات القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية، ولا تهدف هذه المنظمات إلى تحقيق الربح بل تسعى في المقام الأول إلى تحقيق النفع العام في إطار ما تصدره الحكومات من تشريعات تنظم عمل هذا القطاع" (قنديل، 1994، صفحة 149).

أما قاموس أكسفورد السياسي فقد عرفه على أساس وظيفته وعلاقته بالمؤسسات الاجتماعية والسياسية الأخرى على أنه "مجموعة من المؤسسات التطوعية والهيئات التعاونية التي لا ترتبط بالدولة ولا تتبع أسرة أو حزب أو أي تنظيم من التنظيمات السياسية" (السنوسي، 2012، صفحة 35).

وهناك رأي آخر:

"la société civile pourra être considérée comme l'apport d'associations volontaires dans un contexte approprié et le maintien d'idéologies commutatives entre les acteurs sociaux en vue d'exclure l'inclinaison du privilège d'un sur les autres (dominance d'associations sur l'Etats ou le secteur privé ou de ce dernier sur les autres)" (Hirtsi, 2016, p. 45)

كما تناول مفهوم المجتمع المدني فلاسفة ومفكرون ومن أبرزهم "هيغل" بحيث يرى "بأن المجتمع المدني هو ذلك الحيز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين الأسرة والدولة ويشمل على أفراد يتنافسون من أجل مصالحهم الخاصة لتحقيق حاجاتهم المادية، ولتحقيق ذلك فإنهم يتكثرون في شكل مؤسسات حرة وجماعات مصالحة مستقلة يقوم بينهم اعتماد متبادل وتتشكل لديهم نظرة خاصة اتجاه الأشياء، ولهذا فهو بحاجة مستمرة إلى المراقبة الدائمة من طرف الدولة" (الصبيحي، 2000، صفحة 18)، أما تعريف هيئة الأمم المتحدة فجاء تحت تسمية المنظمة غير الحكومية واعتبرها "مجموعة من المواطنين على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي بحيث لا تكون جزءاً من حكومة ما، ولا تعمل من أجل الربح، وتشارك في إثارة قضايا معينة تخص الأسرة أو المجتمع" (الطويل، 1998، صفحة 98).

وفي هذا السياق سنتناول تعريفاً شاملاً للمجتمع المدني وهو التعريف الذي جاء في ندوة المجتمع المدني المنظمة من طرف مركز دراسات الوحدة العربية لسنة 1992 على أنه "يقصد بمنظمات المجتمع المدني المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن السلطة، لتحقيق أغراض متعددة منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار السياسي وأغراض نقابية، كالدفاع عن مصالح أعضائها ومنها أغراض ثقافية، كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية، التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفق اتجاهات أعضاء كل جماعة ومنها أغراض للإسهام في العمل

الاجتماعي لتحقيق التنمية" (حمدي، 2016، صفحة 157)، وانطلاقاً من هذا التعريف نستنتج مجموعة من الخصائص للمجتمع المدني، نوردتها تباعاً في العنصر الموالي.

الفرع الثاني: خصائص المجتمع المدني

إن تنظيمات المجتمع المدني كيانات اجتماعية يشكلها الأفراد، وهي تنظيمات ذات طبيعة نسقية تختلف فيما بينها تقديماً وتأخراً وفي مستوى فاعليتها وذلك حسب درجة مؤسسها، ويعتبر عالم السياسة الأمريكي "صامويل هانتجتون Samuel Huntington" من أبرز الباحثين الذين ساهموا في إبراز المعايير المحددة لدرجة مؤسسية أي نسق، حيث يرجع إليه الفضل في تحديد خصائص واضحة لمؤسسات المجتمع المدني (هانتجتون، 1991، صفحة 167)، والمحددة في أربعة خصائص واجبة التوفر وهي:

أولاً: القدرة على التكيف في مقابل الجمود: ويقصد بها القدرة على التكيف مع تطورات البيئة التي تعمل فيها، إذن فكلما كان للمؤسسة قدرة عالية على التكيف كلما كانت أكثر فعالية، لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربما إلى القضاء عليها، وثمة عدة مؤشرات فرعية متمثلة في:

- التكيف الزمني: ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن
- التكيف الجيلي: ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب الأجيال من الزعماء في قيادتها.

- التكيف الوظيفي: ويقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة.

ثانياً: الاستقلال في مقابل الخضوع والتبعية: أي أن لا تكون مؤسسات المجتمع المدني خاضعة أو تابعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد بحيث يسهل السيطرة عليها وفق ما يتماشى مع رؤية وأهداف المسيطر (الصبيحي، 2000، صفحة 25) وتحدد درجة استقلال مؤسسات المجتمع المدني من خلال المؤشرات التالية:

- استقلال نشأة مؤسسات المجتمع المدني: تتشكل تنظيمات المجتمع المدني بالمبادرات الحرة للأفراد، لذلك يعود البحث في استقلالية نشأة التنظيمات إلى البحث في حدود تدخل الدولة في هذه العملية، وحدود تدخل الجمعيات الأخرى كالأحزاب السياسية وحدود تدخل الشخصيات النافذة وغيرها.

- الاستقلال المالي للمؤسسات المجتمعية المدني: ويظهر من خلال تحديد مصادر تمويل هذه المؤسسات، أي هل تمويل من الدولة أو من جهات خارجية أم تعتمد كلياً على التمويل الذاتي من خلال مساهمات الأعضاء والتبرعات أو غيرها، فالتأسيس الاقتصادي يشكل أهم عناصر الاستقلالية فصاحب التمويل هو صاحب القرار.

- الاستقلال الإداري والتنظيمي: ويشير إلى مدى استقلال المؤسسة في إدارة شؤونها الداخلية طبقاً للقوانين وقوانينها الداخلية بعيداً عن أي تدخل خارجي. (رميلوي، 2010، صفحة 21)

ثالثاً: التعقد في مقابل الضعف التنظيمي:

يقصد تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة، بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية ووجود مستويات تراتبية داخلها وانتشارها داخل المجتمع الذي تمارس فيه نشاطاتها من ناحية أخرى.

رابعاً: التجانس في مقابل الانقسام:

ويقصد به عدم وجود صراعات داخل المؤسسة والتي تؤثر بطبيعة الحال على ممارستها لنشاطاتها، فكلما كانت الانقسامات والصراعات داخل المؤسسة المدنية تتعلق بطبيعة نشاطها وممارستها وتحل بطرق سلمية، كلما ازداد تطور المؤسسة إذ يعتبر هذا مقياس دليل على صحة المؤسسة، وكلما كانت الصراعات تقوم على أسباب شخصية وكانت طريقة الحل عنيفة، كلما دل ذلك على تخلف المؤسسة. (نزيه، 2018، صفحة 284)

المطلب الثاني: ماهية التنمية المحلية

ينصرف الفهم العام لكلمة "تنمية" إلى معنى التغيير المرتبط بالتحسن مما يعني أن التنمية تتضمن عمليات تحسين الاقتصاد الوطني بنقله من وضعه المتخلف إلى وضع يكون فيه قادراً على الحركة الذاتية وإشباع الحاجيات الأساسية. لكن للإحاطة بمعنى مصطلح "التنمية المحلية" يقتضي الأمر منا أن نتطرق إلى مفهوم التنمية المحلية وكذا مبادئها.

الفرع الأول: مفهوم التنمية المحلية.

هناك عدة تعاريف للتنمية المحلية، حيث عرفتها هيئة الأمم المتحدة بـ: "العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والهيئات الرسمية لتحسين الأوضاع الاقتصادية

والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع". (صابر، 1962، صفحة 218)

ولقد ظهر مصطلح تنمية المجتمع المحلي إلى الوجود من خلال "مؤتمر كامبردج" الذي عرفه كما يلي: "تنمية المجتمع المحلي حركة تهدف إلى تحسين الأحوال والظروف المعيشية للمجتمع ككل، وتعتمد أساسا على المشاركة الإيجابية، والمبادأة المحلية لأبناء المجتمع، وإذا لم تظهر هذه المبادأة تلقائيا وجب الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستثارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة، وتشتمل تنمية المجتمع على كل أشكال وأنماط التنمية ويجب أن تستخدم الحركة التعاونية، وأن ترتبط بشدة بالهيكل الحكومية".

كما يعرفها الفقيه "J.L Guigou" بأنها "تعبير عن تضامن محلي قادر على خلق علاقات اجتماعية جديدة والتعبير عن إرادة المواطنين لتثمين الموارد المحلية، الشيء الذي يخلق تنمية اقتصادية"

Le développement local est une notion vague, car elle parte sur plusieurs perspectives (économique, environnement, sociale, culturelle et institutionnelle), et englobe les enjeux entre eux,

selon Michel Rocard (le développement local est une démarche fédérative de mobilisation des acteurs d'une zone géographique autour d'un projet d'ensemble, économique, institutionnelle, social et culturel, visant à créer une dynamique durable sur un territoire) (Pierre, 2011, p. 295)

ويمكن تعريف التنمية المحلية كذلك بأنها "العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي والحكومي، للارتقاء بمستوى التجمعات المحلية والوحدات المحلية، اقتصاديا واجتماعيا، ثقافيا وحضاريا، من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة" (العياشي، 2008-2011، صفحة 169). ومن خلال هذا التعريف يمكن التركيز على عنصرين أساسيين وهما:

-المشاركة الشعبية والتي تدعم جهود التنمية المحلية
-توفير مختلف الخدمات والمشروعات المتعلقة بالتنمية المحلية بأسلوب يشجع هذه المبادرة والاعتماد على النفس والمشاركة. (عبد المطلب، 2001، صفحة 13)

ومن خلال التعاريف المختلفة للتنمية المحلية يمكن أن نستخلص بأنها جزء من التنمية الشاملة قاعدتها الوحدات المحلية، تبدأ بتظافر الجهود على المستوى المحلي في ظل حكم محلي راشد مما يسمح للمواطن بالمشاركة في صنع القرار محليا في إطار ما يعرف بالديمقراطية التشاركية والتي يكمن أساسها في المجتمع المدني، ومن خلال التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والحكومية وتثمين للطاقات والموارد المحلية بهدف النهوض بالمجتمع المحلي على جميع الأصعدة لاسيما الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والفكرية والثقافية.

الفرع الثاني: مبادئ التنمية المحلية

للتنمية المحلية مجموعة من المبادئ التي وجب عدم الخروج عن نطاقها وإلا كنا أمام تنمية غير واضحة المعالم.

أولاً: الشمول

تناول التنمية من جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية و شمولها لكل قطاعات المجتمع تحقيقا للعدالة وتكافؤ الفرص، وجعل التنمية تمس جميع طبقات المجتمع.

ثانياً: التكامل

ونعني به التكامل بين الريف والمدينة، وأنه لا يمكن إجراء تنمية ريفية دون تنمية حضرية والعكس صحيح، وأن يكون التكامل بين الجوانب المادية والبشرية، فإذا لم يراعى هذا التكامل تنتج عنه هوة ثقافية تعوق التنمية وتجعلها غير متوازنة وغير شاملة، ويمكن للتكامل أن يمتد إذا تكاملت الجهود الأهلية والحكومية ومشاركة جميع فئات المواطنين والعمل بروح الفريق بين جميع العاملين في حقل التنمية سواء أكانوا رسميين أم شعبيين. (كنعان، 2005، صفحة 44)

ثالثاً: التوازن

أي يكون هناك مقدار اهتمام في عملية التنمية حسب حاجة المجتمع فلكل مجتمع احتياجات فالمجتمعات الفقيرة تكون فيها عملية التنمية مركزة على الجانب الاقتصادي، فالتوازن لا يعني فقط تقسيم موارد المجتمع على جميع القطاعات بالمساواة، وإنما يحتاج إلى عقلنة التقسيم بدرجة أكبر في قطاع على آخر.

رابعاً: التنسيق

وتعني به توفير جو يسمح بتعاون المجتمع وتضافر جهوده وتكاملها، بما يمنع ازدواج الخدمة أو تضاربها بين الأجهزة القائمة على خدمة أو تداخلها، مما يبعثر الجهود ويزيد تكاليف الخدمات ويعمل على تشتيت ولاءات المواطنين في المجتمع الواحد. (جوهري، 1986، الصفحات 65-72)

خامساً: المشاركة المحلية

وهو مبدأ يتوقف عليه نجاح أو فشل جهود التنمية ويقصد بها "العملية التي يقوم الفرد من خلالها بالاهتمام الحر والواعي في صياغة نمط حياة مجتمعة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وإتاحة الفرص الكافية للمشاركة في وضع الأهداف العامة لحركة المجتمع وتصور أفضل لوسائل تحقيق هذه الأهداف". (مصطفى، 2001، صفحة 24)

سادساً: حق تقرير المصير

نقصد به حق المجتمع في أن يختار الطريقة التي تناسب وظروفه، حتى لا تتعارض أساليب حل مشاكله مع التقاليد السائدة فيه، أو أنها لا تتماشى والقيم التي يحرص أن يوجه أمور حياته الوجهة التي عليها أفرادها، لذا من الواجب أن يكون الحق لأي مجتمع أن يراها متفقة ومتلائمة مع أهدافه.

سابعاً: التقبل والتوجيه (بولغب، 2018، صفحة 152)

والذي يعني به تقبل أخصائي تنمية المجتمع المحلي الذي يعمل فيه وفق لظروفه وخبراته وإمكاناته المحدودة وثقافته والقيم والمعايير الموجودة بالمجتمع، كما يجب أن يراعي الفروق الفردية بين أفرادها وقياداته، والفروق الفردية بين المجتمعات المحلية المختلفة.

ثامناً: الاستعانة بالخبراء

تتطلب عملية التنمية إحداث تغير في كافة جوانب الحياة بتكاتف كافة جهود المسؤولين في القطاعات المختلفة، وهذا يستلزم ضرورة رجوع أخصائي تنمية المجتمع إلى المختصين في كافة الجوانب كلما احتاج الأمر إلى ذلك فيستعين بالتربويين في المشروعات التربوية، وبالأطباء في المشروعات الصحية وهكذا.

تاسعا: التقويم

يجب أن يتولى أخصائي تنمية المجتمع عمليات التقويم بصفة مستمرة ويجب أن يشمل التقويم على الناحيتين:

- مدى التغير الذي طرأ على المواطنين نتيجة اشتراكهم في عمليات تنمية المجتمع.
- مدى التغيير الذي طرأ على المجتمع المحلي نتيجة لنفس العملية مع مرافق ومشروعات وخدمات.

المبحث الثاني: واقع المجتمع المدني الجزائري ودوره في تعزيز الديمقراطية التشاركية وتفعيل التنمية المحلية

يلاحظ من خلال التجربة الجزائرية، حداثة التوجه نحو انفتاح مختلف مؤسسات الدولة على المجتمع المدني، في إطار مقارنة تشاركية في التسيير المحلي، فوظائف المجتمع المدني وأدواره تتنوع تبعا لطبيعة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي كما ترتبط حيوية هذا الدور ارتباطا أساسيا بمدى رسوخ أسس الديمقراطية وقواعدها، وما يتوفر من مناخ ملائم لممارسة هذه الأدوار، فالحكم الراشد على المستوى المحلي يقتضي نقل المسؤوليات السياسية والاقتصادية والإدارية نحو السلطات المحلية، فقد أصبح هذا أسلوبا تنتهجه عدة دول، بترسيخ الشفافية والمسؤولية، ووفق هذا المنطق فإن البلديات لم تعد الفاعل الوحيد في أية عملية تنمية أو نشاطات خدماتية بل يجب إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني خصوصا، فالحديث عن المجتمع المدني في الجزائر، كان غير ممكن قبل سنة 1989، بسبب سيطرة الحزب الواحد على السلطة، لكن بعد صدور دستور 1989، والذي صاحب الانفتاح السياسي الذي شهدته البلاد، أصبح الحق في تأسيس الجمعيات من أهم الحقوق الدستورية، في إطار ما يعرف بالديمقراطية التشاركية، فسنتركز أولا إلى المجتمع المدني الجزائري كمظهر من مظاهر الديمقراطية التشاركية، ثم سنتعرض إلى آليات تفعيل دور المجتمع المدني الجزائري في التنمية المحلية.

المطلب الأول: المجتمع المدني الجزائري كمظهر من مظاهر الديمقراطية التشاركية

بعد التحول إلى التعددية السياسية والسماح بتشكيل الجمعيات ذات الطابع السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والنيابات الحرة ساهم في خلق نظام قانوني كما

يسمى بمنظمات المجتمع المدني، والتي أصبح لها تأثير كبير في القضايا الحساسة التي تهم المجتمع بصفة عامة، خاصة وأن الدولة سهلت من إجراءات إنشاء الجمعيات، وبغض النظر على خلفيات تأسيس الكثير من الجمعيات وعلاقتها بالدولة، فإن منظمات المجتمع المدني قد فرضت نفسها في مجال التنمية المحلية، رغم الواقع الذي يحد من فعاليتها (حمدي، 2016، صفحة 160).

الفرع الأول: الجمعيات وممارسة الديمقراطية التشاركية في الجزائر

تعرف الديمقراطية التشاركية على أنها: "عملية صنع القرار الجماعي والتي تجمع كل من عناصر ومكونات الديمقراطية المباشرة والتمثيلية، حيث تمكن المواطنين من اتخاذ قرار حول المقترحات السياسية. وتمكين الناخبين من مراقبة أداء السياسيين من خلال مقارنة مقترحات المواطنين مع السياسة الفعلية، ونتيجة لهذا النظام يتمكن المواطن من المساهمة في السياسات وتحديد الأولويات الاجتماعية" (كيم، 2018، صفحة 436)، فتعد الجمعيات من أهم الوحدات المركبة للمجتمع المدني، إلى جانب الأحزاب السياسية والنقابات والنوادي وغيرها.

وبالرجوع للتعديل الدستوري الجزائري لسنة 1996، نجد أن المؤسس الدستوري نص على حق إنشاء الجمعيات مضمون للمواطن، وشجع على ازدهار الحركة الجمعوية (المواد 41-43 دستور 1996)، ولقد نص المشرع في المادة 02 الفقرة الأولى والثانية من القانون رقم 06/12 (المادة الثانية من القانون المتعلق بالجمعيات رقم 06/12) على: "تعتبر الجمعية في مفهوم هذا القانون، تجمع أشخاص طبيعيين و/أو معنويين على أساس تعاقدية لمدة محددة أو غير محددة، يشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مريح من أجل ترقية الأنشطة لاسيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والترابي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني".

وقد أشار قانون البلدية رقم 10/11 (المادة 12 من القانون رقم 10/11 المتعلق بالبلدية) إلى دور الجمعيات بطريقة غير مباشرة في المادة 12 حيث نص على: "...يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم

على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم، يتم تنظيم هذا الإطار طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما".

وبما أن المجلس الشعبي البلدي هو قاعدة المشاركة في إدارة التنمية المحلية فإن قانون البلدية، أعطى إمكانية إشراك المواطنين في اللجان التي يشكلها المجلس وهي أهم قاعدة لتطبيق الديمقراطية التشاركية التي تعني إشراك جميع فعاليات المجتمع المدني في كامل العملية التنموية (غزير، 2009-2010، الصفحات 43-47).

ونجد أن دستور سنة 2016 (القانون رقم 01/16 المتضمن التعديل الدستوري لسنة 2016) قد نص صراحة على مصطلح الديمقراطية التشاركية في نص المادة 15 منه، حيث ألزم الدولة بتشجيع الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، كما نصت المادة 17 منه على مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، كما نصت المادة 54 من دستور سنة 2016 على أن: "...يحدد القانون العضوي شروط وكيفيات إنشاء الجمعيات.

ونجد أن المؤسس الدستوري الجزائري من خلال التعديل الدستوري لسنة 2020 (التعديل الدستوري لسنة 2020 الصادر بالجريدة الرسمية العدد 82 بتاريخ 2020/12/30) قد أشار بصفة ضمنية إلى تاريخ مؤسسات المجتمع المدني أثناء فترة الاستعمار الفرنسي من خلال الفقرة الخامسة من الديباجة، كما أقر في الفقرة السادسة والسابعة بمبدأ الديمقراطية التشاركية من خلال اعترافه بمجهود الشعب الجزائري وتضحياته من أجل بناء دولة عصرية كاملة السيادة، كما نص بصراحة ولأول مرة بالفقرة 11 من الديباجة على تفعيل المجتمع المدني وتعزيز دوره في المشاركة في تسيير الشؤون العمومية من خلال المؤسسات المكونة له، مع إبراز المهام الموكلة له في إطار بناء مؤسسات الدولة وتنمية المجتمع حيث أقر بقدرته على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وضمن الحرية لكل فرد، كما أقر بنفس الفقرة وفي نفس السياق بمتطلبات أداء المجتمع المدني لهذا الدور، وهي دولة القانون. (فلاق، 2020، صفحة 144)

وبالرجوع لأحكام الدستور فقد نصت المادة 10 على أنه: "تسهر الدولة على تفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في تسيير الشؤون العمومية"، كما نصت الفقرة الأخيرة من المادة 17 على:

"...تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، لاسيما من خلال المجتمع المدني".

أما فيما يتعلق بمؤسسات المجتمع المدني على مختلف أنواعها، نلاحظ أن التعديل الدستوري وسع بشكل لافت للانتباه من الحقوق والحريات المرتبطة بإبداء الرأي، الإعلام، الاجتماع، الحق النقابي، الحق في الإضراب، وإنشاء الجمعيات المدنية والأحزاب السياسية، وقلص من القيود الواردة في الدساتير السابقة، فمن بين أهم ما جاء في هذا الإطار أنه لا يجوز للدولة حل الجمعيات إلا بمقتضى قرار قضائي وهذا ما نصت عليه المواد 53، 57 من الدستور وكذلك ما تعلق بحق إنشاء الأحزاب السياسية وعدم إمكانية حلها إلا بقرار قضائي (فلاق، 2020، الصفحات 144-145).

كما أن التعديل الدستوري لسنة 2020 وبخلاف ما سبقه من دساتير أعطى اهتماما أكبر لكيان المجتمع المدني من خلال تأسيس لأول مرة هيئة استشارية توضع لدى رئيس الجمهورية وهي المرصد الوطني للمجتمع المدني وهذا طبقا لنص المادة 113 من الدستور، وهو ما يعزز المكانة الدستورية للمجتمع المدني وورغبة الدولة في تفعيل دوره والمساهمة في تعزيز المؤسسات المكونة له.

فمن خلال النصوص الدستورية والقانونية السابقة يمكن القول، أن هناك علاقة مترابطة بين الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية تتجسد في دور المجتمع المدني لرسم وتنفيذ السياسات العمومية، وتبرز الأهمية تبعا للتعقيدات الاجتماعية والتنمية التي أفرزتها المجتمعات الحديثة وازدياد المطالب والحاجات، يجعل للعمل التشاركي دورا بارزا في التنمية المحلية، والحوكمة من خلال آلياتها التي تجعل الشفافية والمساءلة وإعمال القانون ضمن مبادئها الرئيسية فيسهل على الحكومة تنفيذ سياساتها العمومية تحت مراقبة المجتمع المدني الذي تدفع مقترحاته وانتقاداته ومساهمته إلى جودة وتقويم للبرامج التنموية. (حرمة، 2021، الصفحات 349-350)

الفرع الثاني: علاقة النظام السياسي بمؤسسات المجتمع المدني في الجزائر

ترتبط فعالية منظمات المجتمع المدني عادة بطبيعة العلاقة الوظيفية مع النظام السياسي، ومن خلال تحليل واقعي لهذه العلاقة في ضوء التجربة الجزائرية، نجد أن التحول

الذي عرفه النظام السياسي الجزائري نحو التعددية عمل على دعم نشاط المجتمع المدني وتفعيله باعتبار أنه وضع الأسس لقيام المجتمع المدني انطلاقا من الأساس الإيديولوجي والقانوني والسياسي والاقتصادي كذلك، غير أن هذه العلاقة تميزت بالنمطية حتى عقب مرحلة الإصلاح، والتي غلب عليها طابع التعبئة دون المشاركة الحقيقية والفعالة في إدارة شؤون الدولة والمجتمع (كيم، 2018، صفحة 437).

فعللاقة المجتمع المدني بالدولة تتأثر وتختلف حسب طبيعة النظام السياسي السائد في مجتمع ما، ويسهل تحديدها عندما تكون طبيعة هذا النظام معروفة وثابتة، كأن يكون ديمقراطيا أو تسلطيا أو شموليا، أما عندما يكون هذا النظام في مرحلة تحول، كالتحول نحو الديمقراطية فإن معرفة علاقة المجتمع المدني بالدولة تتطلب تفحص واقع وتفاعلات مختلف تنظيمات المجتمع المدني مع الجهات الرسمية داخل هذا النظام، كون أن الأنظمة المتحولة نحو الديمقراطية قد تجمع بين سلوكات ديمقراطية وأخرى تسلطية في آن واحد، وهذا لأن التخلص من الميراث التسلطي لا يتم بسهولة وسرعة، ولما كانت الجزائر تمر بمرحلة تحول ديمقراطي، وتجربة تغيير حديثة نوعا ما فإن معرفة تلك العلاقة تمر عبر تفحص حالة مختلف التنظيمات المدنية والتجسيد الواقعي لعلاقتها بالجهات الرسمية (مباركية، 2011، صفحة 415).

ومن بين أهم تلك التنظيمات والتي سيتم التركيز عليها (مباركية، 2011، صفحة 416).

أولا: الجمعيات

عدد كبير من الجمعيات ينشط في مختلف المجالات والمستويات، ولكن نظرا لعدة عوامل سياسية وقانونية وثقافية واقتصادية... فإن النسيج الجمعوي في الجزائر يبقى ضعيف الفعالية وخاضعا لسلطة الدولة وهيمنتها وتوجيهها، وآراء ومواقف قياداته غالبا ما تصاغ وتعلن وفق هوى السلطة ولصالحها.

فالجمعيات الجزائرية رغم عددها الكبير تكاد تكون غائبة على الساحة السياسية، ولا تنشط إلا بتحريك من الجهات الرسمية، أو بدافع براغماتي شخصي لقياداتها عند اقتراب المواعيد الانتخابية.

ثانيا: النقابات

النقابات المستقلة مهمشة وتبحث لها عن دور في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فالدولة لا تعترف بها كطرف محاور أو شريك، وتقتصر في حوارها على "المركزية النقابية" التي يشهد لها بوفائها التام للسلطة الحاكمة.

ورغم أن السنوات الأخيرة شهدت حضور اجتماعي قوي لبعض النقابات التي استطاعت، إلى حد ما أن تفرض مطالبها أو بعضها على السلطات الجزائرية، إلا أن العمل النقابي بشكل عام لا يزال ضعيفا بفعل غلبة التيارات الموالية للسلطة الحاكمة أو السائرة في فلكها.

وبناء على ما تقدم فإنه يمكن رصد مجموعة من العوامل المحدد لطبيعة العلاقة الوظيفية بين المجتمع المدني والنظام السياسي في الجزائر وأهمها: (كيم، 2018، صفحة 438).

-حادثة المجتمع المدني الجزائري مقارنة بالسلطة القائمة: فالمجتمع المدني لم يعرف تطورا ملحوظا في العدد والفعل إلا في بداية التسعينات مع انفتاح الجزائر على التعددية، في مقابل سلطة قائمة منذ عقود.

-قوة الدولة في مقابل ضعف المجتمع المدني: تملك مؤسسات الدولة إمكانات مادية ومالية وحتى معنوية كبيرة تؤهلها للسيطرة والتحكم في أي تنظيم خارجها يعمل على المستوى الوطني، في حين أن أغلب تنظيمات المجتمع المدني الجزائري لا تكاد تتوفر على الحد الأدنى من الإمكانيات المالية والمادية لتمارس نشاطها باستقلالية.

-الدولة هي الممول الرئيس لأغلب تنظيمات المجتمع المدني: تفتقد أغلب تنظيمات المجتمع المدني الجزائرية للقدرة على التمويل الذاتي نتيجة ضعف قاعدتها الشعبية وعدم قدرتها، وضعف القيود على حريتها لجمع التبرعات والهبات والمساعدات المالية من المجتمعين المحلي والدولي، الأمر الذي جعلها تابعة في تمويلها بشكل أساسي للدولة، ما نتج عنه سيطرة هذه الأخيرة عليها وعلى قراراتها، فالتبعية المالية والمادية لأغلب الجمعيات مثلا إزاء الدولة، تسمح لهذه الأخيرة بفرض إستراتيجيتها الإدماجية على عدد كبير من الجمعيات.

-عدم ثقة النظام السياسي في تنظيمات المجتمع المدني: فالنظام السياسي الجزائري على غرار الأنظمة السياسية العربية الأخرى، يشهد أزمة ثقة إزاء تنظيمات المجتمع المدني المختلفة،

وقد "سأهم انعدام الثقة في خلق شعور لدى الأنظمة العربية مفاده أن السماح بإنشاء مؤسسات المجتمع المدني لا يعد كحق من حقوق المواطن، بل هو عبارة عن هبة تمنحها هذه الأنظمة لمن تشاء، ومتى تشاء، وتقوم بسحبها إذا توفر لها اعتقاد بأن عمل هذه المؤسسات سيحلب لها متاعب معينة".

المطلب الثاني: آليات تفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر

تقتضي الأدوار المهمة التي يقوم بها المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر ضرورة، تواجد مجموعة من الشروط لتحقيق دوره التنموي على المستوى المحلي، بالإضافة إلى الآليات التي تساهم في ترسيخ هذا الدور وتعمل على زيادة تأثيره في القرارات الحكومية ودفعه إلى المشاركة في العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الأول: شروط تفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية

أولاً: شروط سياسية وقانونية

نبدأ في الشروط السياسية بمفتاح الديمقراطية، وفي الحقيقة لا نريد أن نزايد على فكرة الديمقراطية ولا نعتقد أنها الحل لكل المشاكل ومع ذلك وبالنسبة لموضوعنا تحديداً فإننا نتصور أنه لا حياة ولا ازدهار للمجتمع المدني دون مناخ ديمقراطي حقيقي، كما أنه لا بد أن نضمن وجود بنية قانونية وتشريعية مواتية تكفل حق الاطلاع على البرامج التنموية وحق المشاركة بشفافية وضمان حرية التعبير وهذا يمكن أن يكون جزءاً من البنية السياسية الديمقراطية (الرياشي، 1996، صفحة 97).

ثانياً: شروط اقتصادية

إن استقلالية وفاعلية المجتمع المدني تتوقف على مدى قوة الأساس الاقتصادي للمجتمع وعلى مدى قدرته التوزيعية العادلة للثروات بين الأفراد وكذا على توافر مجال اقتصادي قادر على تحقيق المطالب الاجتماعية من جهة، وتقليص التبعية المفروضة على المجتمع والدولة من جهة ثانية، فالمجتمع المدني يحتاج إلى درجة معقولة من التطور الاقتصادي والاجتماعي، وبما يتعلق بهذا الشق فهناك مشكلة التمويل ولا يمكن تصور دور فعال للمجتمع المدني دون أن يتوفر له تمويل معقول، فإذا كانت الدولة لا تؤمن فعلياً بدور المجتمع المدني في التنمية المحلية فلن تعطيه أولوية في التمويل، وإذا كانت تعاني من مشكلات

اقتصادية فلن تتمكن من إعطاء المجتمع المدني النصيب الذي يستحقه في التمويل، كما أن التمويل الخارجي تحيط به الكثير من الشبهات في مقدمتها خطورة التدخل في منظمات المجتمع المدني وتوجيهها بما يخدم مصالح الممولين، لذا وجب تدخل القطاع الخاص والمبادرات الفردية والجماعية بعيدا عن تدخل الدولة بحيث يقتصر دورها على وضع القواعد التنظيمية. (نزبه، 2018، صفحة 287)

ثالثا: شروط ثقافية

إن الثقافة العلمية الوطنية لها دور متقدم في تحريك وبناء المواطنة الفعالة الواعية لممارسة العمل الجماعي في إطار منظمات المجتمع المدني ونشر القيم الحضارية الموجهة لبناء إدارة الإنسان والتعامل السلمي باتجاه تطوير القيم التقليدية القائمة على الإتكال والغيبية نحو تأكيد ثقة الإنسان بقدرته على بناء نفسه والمساهمة في تقدم مجتمعه (زياني، 2004، الصفحات 72-73) والعمل على تهذيب هذه القيم من شرف وكرامة بما تحمله من معاني تقليدية، لتحمل مفاهيم حضارية جديدة تؤكد قيمة الحرية وحق المشاركة وأمانة العمل وبتوافر مجموع هذه القيم والتقاليد والأعراف (ثقافة مدنية) تستند على قبول الآخر، والتنوع وإدارة الخلافات سلميا وكذا ثقافة التطوع المشجعة على المشاركة السياسية والاجتماعية تعد شرطا ضروريا لتفعيل مؤسسات المجتمع المدني في رسم السياسات العامة في الجزائر، حيث أن الثقافة المدنية تمكن المواطنين من استخدام أساليب الحوار المتحضر والتشاور السلمي والتعامل مع المشكلات والقضايا المطروحة بعقلانية و رشادة. (عبد اللاوي، 2012، الصفحات 79-80)

الفرع الثاني: آليات ترسيخ دور المجتمع المدني في تجسيد التنمية المحلية

ويمكن إيجاز هذه الآليات من خلال ما يلي:

- إرساء ثقافة الشأن العام التي ستسمح بتجاوز النظرة السائدة في التصور الذهني الغالب، بأن المال العام هو مال سائب (لا صاحب له)، أو هو مال الغير هذه الثقافة الجديدة ستسمح باندماج المواطن في العملية التنموية عبر وسائط تشاركية تسمح بتخفيض التوترات الاجتماعية، وتؤدي إلى اكتساب المصداقية والتأييد للمجهود التنموي الذي يهدف إلى تحقيق حاجات الفئات الاجتماعية.

- المكاشفة والمحاسبة والشفافية، وتعزيز الرقابة الشعبية التي تسمح بإزالة الغموض والإبهام حول إدارة الشأن العام، وإبراز الأهداف المتوخاة من جهود التنمية المحلية، التي تتواصل مع التنمية الوطنية الشاملة.
- تنمية وتوسيع فضاءات الحوار والنقاش المحلي حول قضايا الحياة اليومية والمشاركة للمواطنين، مما يسمح ببلورة رؤية مشتركة حول أولويات التنمية المحلية وتجميع الطاقات اللازمة لتحقيقها.
- اعتماد مبدأ المرافقة بهدف إزالة العراقيل الإدارية، والاطلاع على سير تنفيذ المشاريع عن كثب. (كيم، 2018، صفحة 441).
- تأسيس منبر للحوار المجتمعي يجمع بين تنظيمات المجتمع المدني المحلية والوطنية وحتى الدولية يكون وسيلة للتضامن وأداة لنقل الخبرات والتجارب الوطنية والدولية ويكون من مهامه أيضا ما يلي:
- متابعة الحوار الاجتماعي القائم حول قضايا التنمية المحلية والديمقراطية وحقوق الإنسان.
- توسيع نطاق مشاركة الفاعلين الاجتماعيين والإعلاميين وإيلاء اهتمام خاص لمشاركة الشباب والنساء.
- إصدار تقرير دوري حول حرية المجتمع المدني يتناول رصد أنشطته وتطوره وسبل تذليل العقبات التي تواجهه.
- التنسيق مع وسائل الإعلام بقطاعاتهم المختلفة لحفز اهتماماتهم بمؤسسات المجتمع المدني ونشر الثقافة المدنية، وعرض التجارب الناجحة بشكل دوري، وإثارة اهتمام الرأي العام بشأن قضايا مؤسسات المجتمع المدني ودورها في النهوض بالقضايا التي تمس الاهتمام المباشر للمواطن. (نزيه، 2018، صفحة 288).
- دعم الدعوات الرامية إلى تعزيز جهود الرصد في مجالات التنمية والمساواة والحريات العامة وفي مقدمتها:
- المبادرة إلى رصد المنظمات العاملة في مجال التنمية المحلية وتبادل المعلومات بشأن التجارب الناجحة في أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية عبر آلية منتظمة.
- إنشاء مرصد للحريات الصحفية والإعلامية.

- بلورة إطار يستوعب اهتمامات المجتمع المدني ويعزز حضوره في مختلف القضايا التي تهم البلاد من خلا الحضور في الملتقيات الوطنية والندوات.
- توفير ضمانات خلق بيئية سياسية وقانونية مهيأة لدور أكثر فعالية لمنظمات المجتمع المدني ويتم ذلك في وجود أهم ركنين وهما الديمقراطية والمواطنة وتجنب فلسفات القيم العشائرية والانتهازية، وهذا كله يدخل في سياق إعادة بناء العلاقات بين أهم كيائين وهما الدولة والمجتمع المدني في إطار التنسيق والتعاون الذي يزيد من القدرة المطلوبة للعمل الجماعي.
- الاهتمام بخلق توافق حول مواثيق الشرف الأخلاقي، فالعمل التطوعي تحكمه مجموعة من المبادئ الأساسية التي تؤكد على الشفافية في مواجهة الدولة والمجتمع وتعلو من قيمة الحوار والمحاسبة العامة والالتزام بالشرعية الديمقراطية. (نزيه، 2018، صفحة 289)

خاتمة:

إن الرؤية الجديدة لمفهوم الدولة في مجال التنمية المحلية ، أصبحت تقتصر على مشاركتها مع القطاع الخاص و منظمات المجتمع المدني في إطار ما يعرف بالمواطنة و الديمقراطية التشاركية ، و من خلال هذه الورقة البحثية لاحظنا التحديات الداخلية و الخارجية التي يواجهها المجتمع المدني الجزائري ، و التي قلصت من درجة فاعليته في المساهمة في عملية التنمية ، فيمكن القول انه بالرغم من المكانة الهامة التي أولاها المؤسس الدستوري للمجتمع المدني ضمن التعديل الدستوري الأخير ، و إحاطته بالعديد من الضمانات الدستورية و النص صراحة على مساهمة الدولة في تفعيل النشاط الجماعي و إنشاء المرصد الوطني للمجتمع المدني ، يبقى كل هذا مجرد امتداد لما سبقه من دساتير ، و تنطبق عليه مقولة الباحث " Dan Fernand Bichman " :

(جمعيات نشطة في مقبرة العمل الجماعي) ، ما لم تكن هناك نية صادقة من طرف الدولة في تقبل إسهام هذا الفاعل المدني و مشاركته في تسيير الشؤون العمومية بالإضافة إلى التصريح بطبيعة العلاقة بين الدولة و المجتمع المدني و جعلها علاقة

تعاون و تبادل بدل علاقة مواجهة و إهمال، وتوعية المواطن بالعمل الجمعي و بالحياة السياسية بهدف خدمة الصالح العام وليس لمصالح فردية .

قائمة المراجع:

المؤلفات:

1. أحمد شكر الصبيحي، 2000، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت.
2. أماني قنديل و آخرون، 1994، مواطنون ، دعم المجتمع المدني في العالم، دار المستقبل العربي، القاهرة.
3. سليمان الرياشي وآخرون، 1996، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، م د و ع، طبعة 2، بيروت.
4. صالح السنوسي، 2012، إشكالية المجتمع المدني العربي، العصبية والسلطة والغرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
5. صامويل هانتجتون، 1991، الموجة الثالثة "التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين"، ترجمة عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح، القاهرة.
6. طاهر محمدي كنعان، 2005، هموم اقتصادية عربية، التنمية-التكامل-النفط-العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت.
7. عبد الهادي جوهري وآخرون، 1986، دراسات في التنمية الاجتماعية (مدخل إسلامي)، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة.
8. عبد المطلب عبد الحميد، 2001، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
9. مريم أحمد مصطفى، عبد الله محمد عبد الرحمان، 2001، علم المجتمعات الحديثة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
10. محي الدين صابر، 1962، التغير الحضاري وتنمية المجتمع ، مطابع سرس اللبان ، القاهرة.
11. *Oxford English Dictionary (Oxford clarendonPress, 1977)*,
12. *Daniel Pierre-Noel etMadoui Mohamed, 2011, EntrepreneursMagrebins: Terrains en Développement, Edition Karthala et IRMC*

الأطروحات ومذكرات الماجستير :

13. حمدي مريم، 2016، دور الجماعات المحلية في تكريس الديمقراطية التشاركية في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة.
14. رأفت علي يوسف الطويل، 1998، الخصائص النفسية والاجتماعية للمشاركين في المجال التطوعي، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات والبحوث البيئية، قسم الإنسانيات، جامعة عين شمس، مصر.
15. رميلاوي سفيان، 2010، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3.
16. زيز محمد الطاهر، 2009-2010، آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة.
17. عبد اللاوي عبد السلام، 2012، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة.

المقالات :

18. بن محمد بن عبد الله نوييرة إسماعيل ، 2021، دور جمعيات المجتمع المدني في التنمية المحلية، مجلة حقول معرفية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة تازة المغرب، المجلد 1 (226-241)
19. حرمة لحسن ، 2021، الديمقراطية التشاركية ودور المجتمع المدني كدعامة لتنفيذ البرامج التنموية بالمناطق الحدودية (ولاية أدرار نموذجا)، مجلة السياسة العالمية، المجلد (05)، العدد الخاص 01، (346-360)
20. زباني صالح، 2004، واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 04، العدد 09، (67-86)

21. العياشي عجلان، 2014، حوكمة الجبائية المحلية كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة حالة ولاية المسيلة (2008-2011)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 14، العدد 14، جامعة المسيلة، (163-210)
22. فلاق عمر ، 2020 ، المكانة الدستورية للمجتمع المدني في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020، انطلاقة أم امتداد، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، العدد 45، (133-151)
23. بولغب وليد ، 2018 ، التنمية المحلية في الجزائر، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المركز الجامعي إيليزي، العدد 01، (145-164)
24. كيم سمير ، 2018 ، الأدوار الجديدة للمجتمع المدني في ظل الإدارة المحلية التشاركية، قراءة في الحالة الجزائرية، مجلة المفكر، المجلد 13، العدد 2 (433-447).
25. مباركية منير ، 2011 ، علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر، دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص ، (413-425)
26. نزيه مهدي ، بن بريكة عبد الوهاب، 2018، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية على ضوء الحكم الراشد، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجلفة، العدد الاقتصادي 36 (01) ص (293-277)

27. *Hamid Abdallah El Hirts, ChabaneFeredj, 2016; l'importance de la societe civile pour developpement local ,experience de l'Egypte et de l'Algérie, Maaref Revue academique, Volume11, Numero 21,Universite de Bouira, (39-65)*

الديساتير والقوانين:

28. الدستور الجزائري لسنة 1996 المعدل والمتمم ، الجريدة الرسمية عدد 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996.
29. التعديل الدستوري لسنة 2016، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 14 والمؤرخة في 7 مارس 2016.
30. التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020، الصادر بالجريدة الرسمية العدد 82، بتاريخ 30 ديسمبر 2020
31. القانون رقم 10/11 المتعلق بالبلدية، مؤرخ في 22 يونيو سنة 2011، الجريدة الرسمية، العدد 37، المؤرخة في 3 جويلية 2011.

32. القانون رقم 06/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات الصادر بالجريدة الرسمية،
العدد 02، المؤرخة في 15 جانفي 2012.